هل «الديار القطرية» ما زالت تستثمر في سورية؟

اللاذقية- سعاد صبيح

تعثر إنجاز المشاريع السياحية في اللاذقية لأسباب بعضها عقدي وبعضها الآخر يتصل بظروف الأزمة التي أرخت ظلالها على مجمل الحياة العامة التنموية والاقتصادية.

في اللاذقية يمكن الحديث عن التعثر وفق منحيين: الأول عن المدة العقدية ومنها مشروع منطقة رأس ابن هاني التابع لشركة الديار القطرية، وشرق منتجع الشاطئ، وشرق مريديان اللاذقية، وموقع مسبح جول جمال، ومشاريع المنطقة المفتوحة في المدينة في الكورنيش الجنوبي الذي يتضمن المركز الترفيهي والمطعم العائم، ومشروع عقارات أم الطيور، وفندق ومول جبلة ومجمع كورنيش جبلة البحري والعقار ٩٤ في حميميم، والثاني تعثر بعد بلوغه مرحلة التشطيبات النهائية كمشروع غرب منتجع الشاطئ الأزرق، كما تعثرت مشاريع وصلت إلى ما يمكن تسميته (قيد الاستثمار) كمشروع منطقة المقاصف والمطاعم في الكورنيش الجنوبي، بحيث بلغ عدد المنشآت المتعثرة في محافظة اللاذقية خلال الأزمة بحسب مديرية السياحية في اللاذقية نحو ١٤ مشروعاً.

عن أسباب التعثر والإجراءات التي اتخذتها المديرية أفادنا مدير سياحة اللاذقية د. وائل منصور بأن هناك نوعين من الأسباب وذلك حسب هوية المستثمر، فالمستثمر غير السوري (روسي، تركي، عربي، مشترك) لم يتمكن من تحويل الأموال اللازمة والتجهيزات والآليات للعمل بالمشروع والناجمة عن الحصار الاقتصادي الجائر المفروض عليهم مثل شركتي (أولمبك نور، وسيتارا انت)، إضافة إلى تخوف المستثمر من إيفاد الخبراء والفنيين المختصين إلى القطر لكونهم من جنسيات أجنبية (شركة سيتارا أنت)، مضيفاً إن هناك أسباباً أخرى غير واضحة ناجمة عن الوضع الراهن الذي تمر به البلاد كمشروع شركة الديار القطرية، أما المستثمر السوري وحسب الدكتور منصور فقد شكلت فروق الأسعار الناجمة عن الوضع الراهن دوراً كبيراً في توقف مشروعاته السياحية، إذ انعكس ذلك على ارتفاع كبير فيما يتعلق بأعمال التشييد والتجهيز والفرش، كذلك ارتفاع أجور اليد العاملة وقلتها، وعدم توافر التجهيزات الضرورية لاستكمال إنجاز المشروع بالشكل المناسب لأسباب تتعلق بصعوبة استيراد بعضها من جهة، وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، إضافة إلى عدم استكمال التراخيص اللازمة من الجهات ذات العلاقة كمديرية سياحة، ومجالس مدن، ومديرية موانئ، وخشية المستثمر من الأوضاع الأمنية في المشاريع خارج المدينة بما ينعكس على عدم قبول العمال والفنيين للعمل فيها، بالإضافة إلى صعوبة إيصال الإحضارات إلى مواقع العمل كمشروعي أم الطيور، وارتفاع البدلات السنوية وفق العقود المبرمة بالقطع الأجنبي نتيجة سعر الصرف المقابل كمشروع (المناطق المفتوحة على الكورنيش الغربي).

وفي سياق الخروج من عنق الزجاجة ومعالجة مشكلات تعثر المشاريع المذكورة ترأس وزير السياحة منتصف هذا العام اجتماعاً للمستثمرين السياحيين وممثليهم حضره محافظ اللاذقية ورئيس مجلس المدينة، عرضت فيه المشكلات وسبل الحلول، وتلا ذلك اجتماعان متتاليان ترأسهما المحافظ وذلك على طريق إيجاد الحلول لإشكالات معلقة تتصل بالتراخيص لبعض المشاريع المتوقفة، وتم فيهما التوصل إلى إطلاق أربعة مشاريع سياحية هي فندق ومول جبلة، المجمع السياحي على كورنيش جبلة، المناطق المفتوحة على الكورنيش الجنوبي أيضاً.

د. منصور: وفي ضوء المستجدات الأخيرة وواقع الميدان الذي قدم بارقة أمل يمكن أن تتسع على وقع خطوات الجيش العربي السوري وانتصاراته، ويمكن أن تعيد الحياة والحرارة لمشاريع سياحية واعدة منتظرة، حيث إنه بعد انقلاب موازين القوى لمصلحة الدولة بدأنا نلحظ حركة متفائلة في كل ما يتصل بقطاع السياحة لأن دفع الاستثمار مرتبط دائماً بالجو العام من أمن وأمان فذلك من شأنه أن يجذب المستثمرين.

ارتفاع كبير في سرقة الجوالات.. ١٠ آلاف حالة بدمشق وريفها خلال العام

معظم السرقات حصلت في مناطق المسلحين ويستخدمونها لتوريط أصحابها

محمد منار حميجو

يبدو أن ما أظهرته الإحصائيات القضائية عن ارتفاع معدل جرائم السرقة للجوالات خلال العام الحالي يعكس الواقع الذي تمر به البلاد ففي وقت بلغت فيه سرقة الجوالات في عام ٢٠١٠ نحو ٩ آلاف حالة على مستوى البلاد بلغ عدد حالات السرقة فقط في دمشق وريفها خلال العام الحالي نحو ١٠ آلاف دعوى منها ٩ آلاف في دمشق و١٠٠٠ بريفها بحسب الإحصائيات.

وبينت الإحصائيات التي تلقتها «الوطن» أن عدلية دمشق تستقبل يومياً من ١٠ إلى ١٥ شكوى عن سرقة جوالات ما يعكس ذلك انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير مؤكدة أنه تم إرجاع ما يقارب ٤٠ بالمئة من الجوالات المسروقة إلى أصحابها.

وكشف مصدر قضائي لـ«الوطن» أن معظم الشكاوى تأتي من مواطنين مهجرين من مناطق يسيطر عليها المسلحون، موضحاً أنهم في حال قدومهم إلى المناطق الآمنة يقدمون شكوى لسرقة جوالاتهم باعتبار أن الفوضى هي سيدة الموقف في تلك المناطق لغياب القانون وهذا ما أكدوه في شكواهم أمام القضاء.

وأوضح المصدر أن العام الحالي شهد ارتفاعاً كبيراً في سرقة الجوالات وهذا يعكس أيضاً حجم السرقات الأخرى التي تحدث مثل سرقة البيوت والمحال وغيرها.

> العكام لـ«الوطن»: دعاوى منظورة أمام القضاء بحق أشخاص استخدمت جوالاتهم المسروقة

وأضاف المصدر أنه يتم رفع الشكوى إلى إدارة الاتصالات لمتابعة الموضوع وملاحقة السارقين عبر تتبع رقم كود الجوال مؤكداً أنه لمجرد استخدامه يتم تحديد مكان استخدام الجوال إلا أن المشكلة التي تواجه القضاء أن عدداً كبيراً من السارقين يستخدمون الجوالات المسروقة في مناطق يسيطر عليها المسلحون، لافتاً إلى أن عدداً كبيراً من المواطنين المهجرين من مناطقهم لا يستطيعون تقديم شكاوى بسرقة جوالاتهم بسبب عدم معرفتهم برقم الكود الموجود على كرتونة الجوال ما يدل على أن عدد السرقات قد تكون أكبر من الرقم المسجل حالياً في القضاء.

ورأى المصدر أن ما يحدث من جرائم مستحدثة أو انتشارها كان وليد الأزمة الحالية مشيراً إلى أن هناك الكثير من الجرائم انتشرت في ظل الأحداث ومنها سرقة الجوالات وتزوير عقود البيع والوكالات. بدوره أكد أستاذ كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام أن انتشار سرقة الموبايلات يشكل خطراً كبيراً على أصحابها ولاسيما في المناطق التي تسيطر عليها العصابات المسلحة، موضحاً أن السارق قد يستخدم موبايل الجوال المسروق لغايات إرهابية ويكون باسم مالكه الحقيقي وبالتالي يتورط في هذه الأعمال.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال العكام هناك العديد من الدعاوى منظورة في القضاء متعلقة بمكالمات جرت على الجوالات وقد تكون مسروقة، داعياً المواطنين الذين سرقت جوالاتهم إلى التبليغ فوراً عن مكان السرقة والزمن الذي جرت فيه.

وبيّن العكام أن سرقة الجوال تعد جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات العام إلا أن الحكم يختلف بحسب ماهية الجريمة ووقوعها معتبراً أن انتشار مثل هذه السرقات ناجم عن الفوضى التي حدثت في بعض المناطق.

وأكد العكام أن الأرقام الحقيقية أكبر من المسجلة في القضاء وذلك أن من كل عشر حالات سرقة يبلغ عن حالة لعدم ثقة المواطن المتضرر من الوصول إلى نتيجة معينة.

وشدد العكام على ضرورة اتحاد إجراءات سريعة ورادعة للحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة التي تؤثر في عدد كبير من المواطنين باعتبار أن الجوال من الممكن أن يقود صاحبه إلى السجن في حال تم استخدامه من شخص آخر ارتكب جريمة أو أنه شرع في ارتكابها.

لوحظ أن سرقة الجوالات تحدث بطرق مختلفة منها بأن تكون النساء شريكات في عمليات السرقة وأحياناً تسرق من الطاعنين في السن أو صغار السن الذين لم يبلغوا السن القانونية.

٦-١٢ التسجيل لامتحانات الشهادات العامة

الوطن

أعلنت وزارة التربية تعليمات التسجيل لامتحانات الدورة الأولى للشهادات العامة بدءاً من يوم الأحد الواقع في ٦ / ١٢ / ٢٠١٥م للطلاب النظاميين وطلاب الدراسة الحرة.

- ينتهي تسجيل الطلاب النظاميين يوم الخميس الواقع في ٢١ / ١ / ٢٠١٦م.
- ينتهي تسجيل طلاب الدراسة الحرة يوم الخميس الواقع في ٤ / ٢ / ٢٠١٦م.
- يستأنف التسجيل لطلاب الدراسة الحرة للذين لم تسمح لهم ظروفهم بالتسجيل في الفترة الأولى ابتداءً من يوم الأربعاء الواقع في ٢٠ / ٤ / ٢٠١٦م لغاية يوم الخميس الواقع في ٢٨ / ٤ / ٢٠١٦م.

وحددت الوزارة الشروط الخاصة بالتسجيل لكل شهادة من الشهادات العامة.

أجور بيوت حماة نار

المكاتب العقارية تنصب وتستغل المواطنين بلا رحمة ولا رقابة!!

حماة- محمد أحمد خبازي

صحيح أن حماة مدينة جميلة بامتياز، وتستحق كل القصائد الغزلية التي أبدعها الشعراء لها وفيها، وكل الأغاني التي شدا بها المطربون والمغنون، لعينيها الحلوتين، وكل ما سيبدعونه في القريب العاجل أو بالمستقبل.

ولكن هذا الحسن الفتان، والدلال، والبهاء، ليس مبرراً لمعاناة المواطنين الذين أجبرهم الإرهاب على الهجرة من مناطقهم، وعلى استئجار منزل فيها، وليس سبباً منطقياً للعديد من أصحاب المكاتب العقارية المرخصة وغير المرخصة، كي يستغلوا حاجة أولئك المواطنين لسقف يؤويهم، وأربعة جدران تحميهم من التشرد!!.

فأجور العقارات اليوم في حماة مرتفعة جداً جداً، وللعلم معظم عمليات التأجير تتم بمنأى عن القنوات الرسمية والطرق النظامية، كي يتهرب المؤجّرون وأصحاب المكاتب العقارية من تسديد ما يترتب عليهم من رسوم تأجير لمجلس المدينة.

ومن قبيل الأمثلة لا الحصر، أجرة الشقة في حي الشريعة ٤٥-٥٥ ألف ليرة سورية شهرياً، وهي غير مفروشة طبعاً.

وفي الأحياء الأخرى ما بين ٢٥-٣٥ ألف ليرة، وحتى في المشاعات ما بين ١٥-٢٥ ألف ليرة!!.

وبالطبع تتصاعد هذه المبالغ بحسب المستأجر، وإمكاناته المادية أو المنطقة أو المحافظة التي قَدِم منها، فذلك كله يخضع لفراسة صاحب المكتب العقاري، الذي يتقاضى أجرة شهر أو شهر ونصف الشهر من المستأجر- وربما أجرة نصف شهر من المؤجر أيضاً- مقابل هذه الخدمة «الكبيرة» التي يوهم الزبون بأنه حققها له بعد جهد جهيد، أي العثور على منزل للأجرة، الذي بحث عنه كما يبحث المرء عن إبرة في بيدر قش!!.

الدكتور عمر سلامة رئيس دائرة الصحة في مجلس مدينة حماة يقول: في مدينة حماة ما يقارب ٤٠ مكتباً منتشرة في أحياء المدينة ومرخصة ترخيصاً إدارياً، وفق شروط محددة، ويقتصر دورنا على مراقبة تطبيق تلك الشروط والإخلال بها، ففي حال التغيير بالمحل أو الشخص يتم إلغاء الترخيص ولابد من ترخيص جديد للمحل والعمل فيه.

وحالياً نعمل بناءً على شكاوى المواطنين باستصدار كتاب لتحديد تسعيرة الأتعاب وإصدارها بشكل رسمي حتى يتم التقيد بها من قبل جميع المكاتب.

كما وجهنا ٣٦ إنذاراً خطياً لأصحاب هذه المكاتب، للتوقف عن رفع الأسعار، والتقيد بالأنظمة النافذة، وبما أنه لا توجد تسعيرة لموضوع الوساطة فإننا نعمل مع مديرية التموين لإصدار هذه التسعيرة والتقييد بها من قبل المكاتب.

وفي حال ثبت عمل أي مكتب غير مرخص تقوم بإنذاره ليتم ترخيصه ثم يتم الإغلاق بناءً على عدم الترخيص ومراقبة هذا المكتب بعد إغلاقه إن كان يعمل أو لا، وعلى المواطن تقديم أي شكوى إذا شعر بالابتزاز أو الغبن، ونعمل بناءً على هذه الشكوى بالإجراءات اللازمة ضمن القوانين النافذة.

وعن إعداد المكاتب غير المرخصة يقول سلامة: لا يمكن إحصاؤها حيث أن كثيراً من المواطنين يقومون بهذا العمل ضمن منازلهم أو محالهم التجارية أو البقاليات وهذا لا يمكن اكتشافه إلا من خلال الشكاوى.

وأما المهندس خالد الفاضل رئيس دائرة حماية المستهلك فقد قال: إننا نقوم بالعمل الرقابي وفق الأولوية اليومية لمهامنا الأساسية المتعلقة بالرقابة على المواد الغذائية والمحروقات مع الاهتمام بالجوانب الأخرى ذات العلاقة الأساسية بحياة المواطنين، ومنها المكاتب العقارية، ونحن نتعاون بهذا الصدد مع النقابة المسؤولة عن المكاتب للإعلان عن أجور الوساطة العقارية وتقاضي النسب القانونية المحددة حسب القرارات النافذة، وحالياً نقوم بمعالجة الشكاوى الواردة لمديرتنا بهذا الخصوص ونأمل من المواطنين التعاون مع دورياتنا لقمع أي مخالفة تتعلق بهذا الموضوع وستتابع دورياتنا التحقق من توافق المعطيات المطلوبة لهذا العمل.

وفي حال وجود أي مكتب غير مرخص ستتابع مديريتنا مع الجهات الإدارية والقانونية المسؤولة عن هذا العمل لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

علماً أن دور مديريتنا يتعلق بالرقابة ومتابعة الشكاوى من قبل المواطنين وإحالة أي مخالفة إلى القضاء والجهات المختصة لمتابعة الإجراءات المطلوبة.

إطلاق التقرير الأول عن الباحثين السوريين المئة الأوائل حول العالم لعام ٢٠١٥

٣٠٪ فقط من الباحثين ينتمون إلى الجامعات السورية

رجاء يونس

أطلق المكتب الوطني لبرنامج «إيراسموس بلس» في سورية تقريره الخاص بالباحثين السوريين المئة الأوائل حول العالم الذي أعده فريق «خبراء تطوير وإصلاح التعليم العالي» والذي يعتبر الأول من نوعه على المستوى المحلي والعربي.

وأوضح وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني أهمية هذا التقرير في وضع مؤشرات لتصنيف الجامعات والمؤسسات التعليمية في سورية والعمل على دعم الباحثين السوريين في مختلف العلوم والذي يعتبر مبادرة مهمة تؤمن التغذية الراجعة لصانعي القرار في منظومة التعليم العالي وتعزز التنافسية بين الباحثين وطلاب الدراسات العليا.

وأشار الوزير خلال ندوة خاصة لمناقشة مضمون التقرير إلى أن التقرير يعد وثيقة مهمة يستند إلى نتائجها من أجل معرفة واقع الباحثين السوريين وما قدموه وإمكانياتهم البحثية ما يساعد على التحرك السريع واتخاذ القرارات المناسبة والخطوات المستقبلية لمواجهة المعوقات والمشاكل التي يعانيها الباحث وطالب الدراسات العليا أثناء إجرائه البحث العلمي.

ودعا المارديني إلى تشكيل لجنة خاصة لعرض التوصيات ودراستها بشكل مفصل واتخاذ القرارات التي من شأنها تشجيع عملية النشر العلمي مؤكداً استمرارية التعاون بين الجامعات السورية والجامعات العالمية خلال الأزمة والتي من شأنها تعزيز النشر العلمي ومستوى الأبحاث.

وعرض مدير المكتب الوطني لبرنامج «إيراسموس بلس» في سورية الدكتور رامي الأيوبي أهم الأعمال والأنشطة التي يقوم بها المكتب الوطني في سورية ومهمة فريق «خبراء تطوير وإصلاح التعليم العالي» في إطار برنامج «إيراسموس بلس» والتي انبثق عنها /٥/ مشاريع تعاون مشتركة بين الجامعات السورية ومؤسسات التعليم العالي الأوروبية المختلفة.

ولفت الأيوبي إلى أهمية التقرير في الوصول إلى تقييم سنوي للباحثين العالميين السوريين، وضرورة استمرارية دعم مثل هذه المشاريع لمساعدة صناع القرار في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير البحث العلمي في سورية مشيراً إلى أن الباحثين المئة الواردة أسماؤهم في التقرير تم تصنيفهم من أصل ١٠٥٨ باحثاً عالمياً يمثلون المؤسسات التعليمية والبحثية السورية حسب قاعدة البيانات Scopus. حيث يشكل الباحثون من هيئة الطاقة الذرية وايكاردا نسبة ٧٠٪ من الباحثين المشمولين في التقرير على حين لم تتجاوز نسبتهم في الجامعات السورية ٣٠٪ فقط.

وقدم كل من أحمد فراس حمادة وبيان خليفة الباحثين في فريق خبراء تطوير وإصلاح التعليم العالي» ضمن برنامج «إيراسموس بلس» شرحاً حول المنهجية العلمية المعتمدة في إعداد هذا التقرير وكيفية اعتماد المؤشرات الداخلية لعملية التصنيف وآلية جمع البيانات وتحضيرها ضمن التقرير والتحديات التي واجهت عملية الإعداد.

كما أشار الدكتور عبد الوهاب علاف مدير الأبحاث في الوكالة السورية للطاقة الذرية إلى أهمية هذا التقرير في تصنيف الباحثين السوريين حول العالم مشيراً إلى أن هذا التقرير هو أول دراسة إحصائية علمية جامعة وشاملة لجميع الباحثين السوريين تم تصنيفهم ضمن أربعة محاور رئيسة وفق شروط محددة.

أكثر من نصف مليون خدمة طبية يقدمها مشفى ابن النفيس خلال ثمانية أشهر

محمود الصالح

بلغ عدد الخدمات الطبية على مختلف أنواعها التي قدمها مشفى ابن النفيس حتى الربع الثالث من العام الجاري ما يقارب نصف مليون خدمة طبية قدمت لمختلف المواطنين وبجميع الاختصاصات الطبية المتوافرة في المشفى.

صرح بذلك الدكتور مازن نداف معاون مدير المشفى وأضاف قائلاً: بلغ عدد المقبولين في المشفى من أجل الاستطبابات ولاسيما العمليات الجراحية والحالات الاسعافية الطارئة ٨٧٥١ وفي العيادات بلغ عدد المراجعين للعيادات الخارجية المتنوعة الداخلية والفكية والأذنية والجراحية والعصبية.. الخ ٥٢٩٢١، وفي قسم الاسعاف عدد المراجعين من حالات داخلية وهضمية وصدرية وجراحية عامة أو عصبية أو فكية أو أذنية أو عظمية ٦٥٥٥٦ والعمليات المجراة في المشفى في مختلف الاختصاصات المقبولين إذا اقتضت الضرورة بالمشفى والصور الشعاعية حيث استفاد منها ٣٨٣٨٠ اما تصوير ايكو ويتضمن الصور الشعاعية للمرضى المقبولين إذا اقتضت الضرورة بالمشفى والصور الشعاعية الإسعافية ٤٣٠٥٧ وتصوير الطبقي ويتضمن الصور الشعاعية للمرضى المقبولين إذا اقتضت الضرورة بالمشفى والصور الشعاعية الإسعافية ٢٣٢٢ والتخطيط القلبي١٤٢٦٧ ووظائف الرئة٥٦٠ والتصلب اللويحي ويتضمن قبول المرضى وصرف الأدوية اللازمة للمعالجة٢٢٢٤ وعدد مرضى الكبد المقبولين (قبولاً حديثاً ١٠٢، وعدد مرضى إلتهاب الكبد المزمن: ويتم تقديم الأدوية اللازمة للمعالجة٢٩٢٠ الضمادات الخارجية ٢٣٨٨ كل هذه الخدمات يقف خلفها فريق طبي متميز ومتفان يؤدي رسالة وطنية تؤكد أن سورية ما زالت تقدم لمواطنيها الخدمات الطبية المجانية.

٣٠٧٧ والعناية المشددة العامة والقلبية بلغ المقبولين في المشفى في قسم العناية العامة والقلبية والذين بحاجة إلى عناية طبية أو منافس إضافة للعلاج بتسريب الستربتوكيناز ٨٥١، أما التنظير الهضمي العلوي والسفلي استفاد منه ١٥٠٩، وأجريت جلسات المعالجة الفيزيائية حيث تنقسم إلى جلسات لمرضى يوميين ولمرضى مقيمين في قسم أذيات الحبل الشوكي والمرضى في قسم العناية العامة ممن هم بحاجة جلسات علاج فيزيائي وبلغ عددها ٩٨٥٦، اما خدمات المخبر وتشمل الفحوص المخبرية الكيميائية والدموية والهرمونية والمصليات بالإضافة للفحوص المخبرية الإسعافية في قسم الاسعاف والمتوافرة على مدار الأربع والعشرين ساعة فقد شملت ٢٤٨١٤٥ وقدمت خدمات التصوير الشعاعي وتتضمن الصور الشعاعية للمرضى

..و٧٠٠ مراجع يومياً للعيادات والإسعاف بمشفى الأطفال بزيادة ٣٠٠ مراجع خلال ٢٠١٥

فادي بك الشريف

بين مدير الهيئة العامة لمشفى الأطفال بدمشق الدكتور مازن حداد في تصريح لـ«الوطن» أن عدد المراجعين للعيادات والإسعاف في مشفى الأطفال ازداد خلال هذا العام بمعدل ٣٠٠ مراجع يومياً، وأصبح هناك ضغط وازدحام وإقبال أكبر على المشفى مشيراً إلى أن عدد المراجعين يتجاوز ٧٠٠ مراجعاً، كما أن نسبة الإشغال تتجاوز أيضاً الـ٩٠٪.

وقال حداد: إن هناك زيارة مرتقبة لوزير التعليم العالي للمشفى هذا الأسبوع للاطلاع على واقع عمل المشفى ونسبب تنفيذ الخطة، موضحاً في سياقه أن الخطة الإجمالية للمشفى تقدر بـ١,٨ مليار ليرة سورية، حيث تم تنفيذ ١٠٠٪ من الخطة الجارية، ونحو ٥٠٪ من الخطة الاستثمارية التي تقدر بـ٦٠٠ مليون ليرة سورية أي تم تنفيذ نحو ٣٠٠ مليون ليرة.

ولفت مدير عام المشفى إلى وجود ٦٤ حاضنة وسريراً للأطفال تحت عمر الشهر، بين ٤٢ حاضنة و٢٠ سريراً، موضحاً أنه يتم العمل على مشروع بناء ٤ طوابق في المشفى، اثنين منها لخدمة المراجعين، وطابق لغسيل الكلية وطابق آخر للمخبر وذلك ضمن إطار خطة التوسعة التي تعمل عليها مشفى الأطفال موضحاً أنه من المتوقع تنفيذ هذا المشروع خلال سنتين وتقدر تكلفته بنصف مليار ليرة سورية بين بنى تحتية وإكساء.. إلخ.

> حداد لـ«الوطن»: ٦ عمليات زرع نقي ذاتي ومحطة توليد أوكسجين بـ٣٠٠ مليون ليرة

وأشار حداد إلى العمل على تأمين محطة توليد أوكسجين في المشفى بكلفة ٣٠٠ مليون ليرة سورية، توفر ٣٠٠ أسطوانة يومياً، وفي حال دخلت الخدمة مع العام القادم سيكون لها تأثير كبير في اعتماد المشفى ذاتيا على الأوكسجين وتوفير النقل والتكاليف، ولاسيما أن المشفى حالياً تعتمد على المعامل الخاصة، حيث يتم يوميا تأمين طن ونصف الطن من الأوكسجين السائل وهذا يتطلب تكاليف نقل ومبالغ ليست بالقليلة.

وأوضح حداد أنه تم خلال ٢٠١٥ إجراء ٦ عمليات زرع نقي «ذاتي» من الطفل نفسه وان المشفى قطعت مرحلة كبيرة في إجراء مثل هذه العمليات، معتبرا أن البدء بإجراء أول عملية زرع نقي «غيري» مرتبط بتوفير الأدوية اللازمة وحتى الآن لم يتم تأمينها للبدء بأول عملية زرع نقي غيري.